

# عرض اللجوء السياسي

وضعت منظمة «متحدون ضد إيران نووية» نصب عينيها القطاع المصرفي اللبناني. منذ أشهر، تلج على محاولة «إثبات» أن هذا القطاع هو «مسرح عمليات لحزب الله». لم تتمكن من إثبات ذلك، فلجأت إلى التهويل على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة



منظمة «متحدون ضد إيران نووية» تؤنب سلامة بعد ظهور مضمون رسائلها في الإعلام (أرشيف - هيثم الموسوي)

## زياد الزعترجي

لم تكتمف منظمة «متحدون ضد إيران نووية» (UANI) بالرسائل السابقة التي تواصلت عبرها مع مصرف لبنان مناصرة للقضية التي ينضح بها اسمها. فهي انبرت في بداية حزيران الماضي إلى تعزيز انتقاداتها للنظام المالي اللبناني برمته متهمه إياه بأنه يُدير «مخططاً احتيالياً لدعم سندات الدين اللبنانية» ودعت وكالات التصنيف الائتماني إلى وقف تصنيف الدين السيادي اللبناني وصولاً إلى طلب شطب المصارف اللبنانية عن اللائحة المالية الأميركية. «الأخبار» حصلت على نسخة من الرسالة الأخيرة التي بعثتها المنظمة لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة في أيار الماضي تشرح فيها الأسباب التي تدعوها إلى تصنيف لبنان بأنه «مكان لتبييض الأموال تدفقات هائلة من الودائع غير المشروعة». وهي تدعي أن خلاصاتها نتيجة تحقيقات استمرت 3 أشهر، أي بعد الرسالة الأولى التي بعثتها إلى سلامة في

بداية عام 2012، والرد عليها. تتحدث المنظمة، ومركزها نيويورك، عن «قلقها» من أداء أربعة مصارف لبنانية، وتطلب من رياض سلامة التحقق من أداؤها. تخاطبه بلغة الأمر عبر أسئلة من شاكلة: «لماذا اتخذت إجراء تبني التعميم الأساسي (الخاص بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب المالي في النظام المالي اللبناني) في الرابع من نيسان 2012؟» «في حال وجوده، ما هو الدور الذي يلعبه مصرف لبنان أو



نطلب منك أن تستقيك  
وسنسمعك إلى تأمين  
منحك اللجوء السياسي  
في الولايات المتحدة



## قضية اليوم

# أزمة المياومين فرجت: نهاية الملهاة

بعدها اشتدت أزمة المياومين وكادت تؤدي بالتحالف السياسي لقوى الأكثرية الوزارية، نجح الوسطاء أمس في وضع صيغة للحل، مبنية على مبادرة النائب سليمان فرنجية. وحصل الوزير جبران باسيل بموجبها، على تعديل لقانون التثبيت، وعلى فتح أبواب مؤسسة الكهرباء، لكن ليس بشروطه كاملة

نام اللبنانيون أول أمس على اعلان مجلس ادارة كهرباء لبنان أن العتمة الشاملة أصبحت واقعاً، ليستفيقوا على تفاؤل بحل قضية مياومي الكهرباء وجباتها. وفيما كانت المفاوضات مستمرة إلى ما بعد منتصف الليلة الماضية، أكدت مصادر معظم الجهات المعنية بالمفاوضات أنها أنجزت الاتفاق على معظم النقاط المرتبطة بالقضية، وأن البحث استمر حول نقطة شكلية واحدة: هل يفك المياومون اعتصامهم قبل أن يحصلوا على ضمانة بدفع رواتبهم المتأخرة، أم يحصلون على الضمانة قبل ان يفكوا اعتصامهم؟ في المحصلة، انتهت الأزمة، أو شارفت على الانتهاء، ليخرج المتخاصمون كل بنصف انتصار ولا خسارة. اما الخاسر الوحيد، فهو الفريق الأكثرية السياسي الذي تلهى بمعركة على مدى أكثر من أسابيع، فيما البلاد غارقة بأزمات أمنية واجتماعية واقتصادية ومالية، وسط أزمة كبرى في المنطقة وفي سوريا.

في تفاصيل الحل بندان أساسيان: الأول، فتح أبواب مبنى مؤسسة كهرباء لبنان. أما الثاني، فيقضي بتعديل القانون الذي صدر لتثبيت المياومين، وهذا التعديل سيتضمن عبارة ترضي الطرفين: ان تتم مباريات التثبيت بحسب ملاك المؤسسة. وبحسب مصادر

المتفاوضين، فإن هذه العبارة هي في منزلة الوسط بين النص السابق، وما كان يطالب به الوزير جبران باسيل. ولن يتضمن النص القانون المتفق عليه أي عدد للسقف المسموح للمؤسسة أن تثبته. ومن لا يفوزون بالمباراة، سيتولى وزير العمل سليم جريصاتي إعداد عقد «نموذجي» للتوقيع بينهم وبين شركات تقديم الخدمات. بحسب وصف مصادر المفاوضات، كذلك تجاوز المتفاوضون عقدة القانون الذي صدر سابقاً. ففيما كان الوزير جبران باسيل يطالب باعتبار التصويت لاغياً، وإعادة التصويت على الاقتراح، في مقابل إصرار الرئيس نبيه بري على تلاوة المحضر في أول جلسة تشريعية وتصديقه ونشر القانون، توصل الطرفان إلى صيغة وسطى سيتولى بري إخراجها في أول جلسة تشريعية، تنص على تقديم اقتراح لتعديل ما صدر سابقاً، ليُصار إلى نشر القانون بعد تعديله.

التغييرات الحاصلة بين ليلة وضحاها جاءت وفق جهات متابعية لمسار المفاوضات، «بعدها تبين، منذ يوم أول من أمس، أن قضية مياومي الكهرباء قد تنحو نحو الخطورة، فيما لا الحكومة ولا البلد تحتتمل هذا المنحى». وقد تدخل أول من أمس النائب سليمان فرنجية وحزب الله مجدداً، وأرسلا اقتراحاً

للحل بين الطرفين إلى الرئيس نبيه بري، فعادت ماكينة التفاوض لتستغل من جديد. وجرى تبادل أكثر من ورقة بين الطرفين، إلى أن تم التوصل إلى الصيغة النهائية التي كانت تبحث عند ساعات الفجر الأولى. ولفقت المصادر إلى أن الحل الذي جرى التوصل إليه، مبني بالدرجة الأولى على مبادرة فرنجية، بعدما كان الرئيس بري قد قدم مبادرة إيجابية بشأن التصويت في مجلس النواب. ويعكس خطوط التوتر المنخفض على الصعيد السياسي، اشتعلت الجبهة أمس بين مجلس ادارة مؤسسة الكهرباء والمياومين، عبر مؤتمر صحافي عقده المجلس من مقره الجديد في معمل الزوق. وأعلن رئيس مجلس الإدارة المدير العام للمؤسسة كمال حايك أنه «إذا استمر الاعتصام ثلاث سنوات أو ثلاثة أشهر أو ثلاثة أيام، فإن دفع الاجور غير ممكن قانوناً، لأن العقود انتهت مع متعهدي غب الطلب»، مشيراً إلى ان «ما حصل أمس سابقة خطيرة، والحل في مجلس النواب». وقال «اضطررنا قسراً إلى إخلاء المؤسسة بسبب عدم التمكن من دخولها، هذا لم يحصل في الحرب الاهلية ولا في الاجتياح الإسرائيلي ولا في عدوان تموز 2006». وأشار إلى ان «إخراج الفواتير من المؤسسة تم من قبل قوى الامن الداخلي بالطريقة الفضلى



تعديل القانون سيتضمن  
عبارة ترضي الطرفين:  
ان تتم مباريات التثبيت  
بحسب ملاك المؤسسة



وبحسب التوقيت المحدد من قبلها، بناءً على قرارات صادرة عن ديوان المحاسبة لتحصيل الفواتير، وهي تمت وفقاً للاصول والانظمة المرعية الاجراء». وشرح حايك طريقة العمل التي تحصل في مركز التحكم، وقال: «نعمل بصورة بدائية، وهناك مشكلة تقنية وسوف نبذل جهداً للحفاظ على الاستقرار الكهربائي، على رغم الخطورة التي نواجهها في مركز التحكم، والتي قد تؤدي إلى زيادة الاعطال وعدم القدرة على التحكم بالشبكة الكهربائية وبالتالي زيادة التقنين». هذه المواقف الحاسمة، استدعت مؤتمراً صحافياً من قبل لجنة عمال المتعهد وجباة الإكراء،